أ. أحمد أبو يوسف
باحث بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

تأثير الخلاف العربي- الإيراني حول حقل الدرة على أمن الخليج

هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه دول الخليج، وتعد إيران أحد أهم هذه التهديدات. فبعد توقيع اتفاق مصالحة سعودي إيراني برعاية الصين في مارس 2023، كان من المتوقع أن تغير إيران من سلوكياتها في المنطقة، ما يمهد لحل الأزمات في كل من سوريا والعراق، واليمن. لكن على عكس المتوقع، أثارت إيران مخاوف دول الخليج من جديد بعد أن أعلنت عن رغبتها في التنقيب عن البترول في حقل الدرة «الكويتي السعودي». وتدعي إيران على لسان وزير خارجيتها أن لها حقوقًا في الحقل الذي يتصل مع حقل أرش الإيراني. وقد أكدت دولة الكويت على أهمية التفاوض لحل النزاعات، كما طالبت إيران بعدم اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب حتى يتم الانتهاء من ترسيم الحدود المائية بين الطرفين.

يعد الخلاف حول حقل الدرة ليس مجرد نزاع سياسي حول ترسيم الحدود المائية بين بلدين، بل يعد تجسيدًا للمحاولات الإيرانية المستمرة منذ عام 1979 والهادفة لتوسيع رقعة نفوذها في الخليج العربي على حساب الأمن القومي لدول الخليج العربي. في هذا الجزء، تتناول الدراسة تعريف الأمن القومي لدول الخليج وكيف تشكل الثروة النفطية ركنا قوميًا أساسيًا لنهضة دول الخليج، كما تتناول الدراسة أثر الخلاف حول حقل الدرة على أمن الخليج.

أ) تعريف الأمن القومي للخليج العربي: هناك العديد من التعريفات المختلفة للأمن القومي لدول الخليج. بصفة عامة، يمكن تعريف الأمن القومي لإقليم ما (أمن عدد من الدول يتشاركون نفس الإقليم) على أنه مجموعة من التهديدات التي يمكن أن تؤثر على الوضع الأمني، الاقتصادي، السياسي، والإستراتيجي لدول الإقليم. وقد ظهر اختلاف واضح بين النظريتين الواقعية والليبرالية في تعريف الأمن القومي للدول، حيث تفوقت الأخيرة من خلال تقديم مجموعة من الأطر النظرية التي تركز بشكل رئيسي على دور الفاعلين من غير الدول مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كما أولت النظرية الليبرالية اهتمامًا كبيرًا بالأمور غير العسكرية.

وقد تفوقت في هذا على النظرية الواقعية التي بنت أركانها الأساسية حول التهديدات العسكرية للدول. بناء على ذلك، يمكن تعريف الأمن القومي لدول الخليج على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دول مجلس التعاون بهدف درء التهديدات المختلفة التي تواجه منطقة الخليج العربي. ويأتي التهديد الأساسي لدول الخليج من إيران التي تحاول فرض القوة للسيطرة على المواد النفطية الهامة في الخليج العربي. وتعد منطقة الخليج العربي من أهم المناطق المختلفة التي تهم العالم نظرًا للثروة النفطية الكبرى التي تزود بها العالم من النفط. وفقًا للغة الأرقام، يتجاوز إجمالي احتياطات دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، والإمارات، والكويت) من النفط، 510 مليارات برميل، تُشكل نسبتها 32,7 بالمئة من مجمل الاحتياطي العالمي المؤكد البالغ 1,55 تريليون برميل. ويبلغ إجمالي إنتاج دول الخليج من النفط الخام قرابة 18 مليون برميل يوميًا، تشكل نسبته 19 بالمئة من إجمالي الطلب العالمي البالغ قرابة 99 مليون برميل يوميًا. وتعتبر السعودية صاحبة ثاني أكبر احتياطي مؤكد للنفط الخام بحسب بيانات وزارة الطاقة في المملكة، بأكثر من 270 مليار برميل، تُشكل نسبته قرابة 17,3 بالمئة من الاحتياطي العالمي.

والسعودية كذلك، وهي ثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم بمتوسط يومي 10,2 ملايين برميل يوميًا، بحسب بيانات «أوبك»، كما تُعد السعودية أكبر مصدر للنفط الخام بمتوسط 6,9 ملايين برميل يوميًا. وتشكل نسبة النفط السعودي قرابة 10,7٪ من إجمالي الطلب اليومي على الخام عالميًا، وترتفع إلى 13٪ من إجمالي الطلب اليومي، عند الإنتاج وفق طاقتها القصوى. بينما تملك دولة الإمارات احتياطيات مؤكدة تبلغ 107 مليارات برميل، تضعها في المرتبة الخامسة عالميًا، بعد كل من فنزويلا والسعودية وإيران والعراق. ومن حيث الإنتاج النفطي، تنتج الإمارات حاليًا قرابة 3 ملايين برميل يوميًا تُشكل 3,4٪ من مجمل الطلب العالمي اليومي. ولدى الدولة قدرة فورية على زيادة الإنتاج إلى 3,5 مليون برميل يوميًا، تشكل قرابة 4٪ من الطلب العالمي. بينما تنتج الكويت، صاحبة سادس أكبر احتياطي نفطي في العالم بإجمالي 101,5 مليار برميل، قرابة 2,62 مليون برميل يوميًا، تشكل نسبته 2,9٪ من مجمل الطلب العالمي. ومثل السعودية والإمارات، لدى الكويت قدرة فورية على زيادة الإنتاج حتى 3,2٪ من الإنتاج والتي تُشكل 3,6٪ من الطلب العالمي. بينما تشكل سلطنة عمان وهي منتج متوسط للنفط الخام بمعدل يومي مليون برميل تشكل 1,1 بالمئة من الطلب العالمي. فيما بلغ الاحتياطي المتوقع للنفط الخام والمكثفات النفطية للسلطنة بنهاية 2020 حوالي 4,706 مليار برميل. أما البحرين، فهي بلد منتج صغير للنفط الخام بأقل من 350 ألف برميل يوميًا، بينما تنتج قطر في اليوم متوسط 700 ألف برميل. باستثناء قطر، تعتبر دول الخليج منتجًا للغاز الطبيعي بما يفي بمعظم احتياجاتها المحلية، وتصدر جزءًا قليلاً منه. لكن قطر، هي أكبر منتج للغاز الطبيعي المسال في العالم بأكثر من 110 ملايين طن سنويًا، وتطمح للوصول إلى 127 مليون طن بحلول 2027. وتنتج قطر سنويًا 205,7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، تشكل نسبته 5,34 بالمئة من الإنتاج العالمي، البالغ أكثر من 3,84 مليار متر مكعب.

وفق هذه الأرقام، تظهر أهمية منطقة الخليج العربي في الصناعة التقليدية للطاقة، خاصًة في وقت الأزمات الجيوسياسية بين الدول. بطبيعة الحال، يتم تصدير كل النفط إلى العالم من خلال مضيق هرمز الذي تهدد إيران دومًا بإغلاقه في حالة تعرضها لهجوم عسكري من الغرب كوسيلة للضغط على الدول الغربية لتقديم تنازلات بخصوص برنامجها النووي. ورغم عدم امتلاك طهران لبحرية متطورة، فإنها تخطط لاستخدام سياسة إطلاق الصواريخ بكثافة على السفن المارة في المضيق بشكل خاص، ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، الأمر الذي سوف يمنع حاويات الشحن بكل تأكيد من نقل النفط والغاز.

ورغم اتجاه العالم إلى مصادر الطاقة المتجددة كبديل نظيف للنفط، فإنه من المتوقع أن يظل العالم يعتمد بشكل تقليدي على النفط والغاز لعدة قرون مقبلة قبل أن ينجح في التحول بشكل شبه كامل إلى مصادر الطاقة البديلة، ما يعني أن الدور المحوري لدول الخليج سوف يظل قائمًا طوال هذه الفترة.

ب) أثر الخلاف حول حقل الدرة على الأمن الخليجي: تعد إيران هي المهدد الأول لدول الخليج العربي منذ الإطاحة بحكم الشاه في عام 1979، حيث تبنت إيران منذ ذلك الوقت سياسة «تصدير الثورة» بهدف إسقاط الأنظمة الملكية لدول الخليج. كما تبنت إيران العديد من السياسيات الأخرى بهدف تصدير الثورة، منها على سبيل المثال، دعم المجموعات الشيعية في الخليج العربي وسوريا والعراق ولبنان واليمن بهدف ممارسة العنف ضد الأنظمة الحاكمة. كرد فعل متوقع ضد الممارسات الإيرانية، أسست دول الخليج العربي مجلس التعاون الخليجي لتعظيم التعاون بين الدول الست ضد إيران. **وتتمثل أهداف المجلس كما جاء في ميثاق التأسيس:**

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

من الواضح من أهداف المجلس أن تطوير الثروات وتحقيق الاستفادة القصوى منها يعد هدفًا أساسيًا لتحقيق التكامل الخليجي مستقبلاً. ويتضمن هذا الأمر تطوير الحقول النفطية والغازية المشتركة بين الأطراف المختلفة، على اعتبار أن الثروة النفطية هي المورد الأساسي للعائدات المالية التي أسهمت في نهضة دول الخليج، ولا تزال تلعب دورًا في الخطط المستقبلية، رغم محاولة دول الخليج استحداث مصادر مستدامة للدخل. في هذا الشأن، يعد حقل الدرة أحد أهم الحقول المكتشفة قديمًا، لكن لم يتم تطويره بسبب الرفض الإيراني لهذا الأمر، حيث تصر إيران على امتلاكها الحق في الانتفاع بموارد حقل الدرة بالمشاركة مع الكويت والسعودية اللذَّين تصران على أن الحقل حق مشترك وحصري لهما. تمتلك إيران العديد من الدوافع لممارسة سياسة فرض الأمر الواقع فيما يتعلق بحقل الدرة.

أولاً: تدرك إيران تمامًا أن الحقل يمثل ثروة غازية ونفطية كبيرة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن احتياطي الغاز في الحقل يتراوح بين 10 و60 تريليون قدم مكعب، ما يعني أن الحقل سيدر عائدًا ماليًا كبيرًا على كل من السعودية والكويت. وإذا نظرنا لطبيعة الخلافات التاريخية بين إيران من طرف والكويت والسعودية من طرف آخر، سنُدرك تمامًا أن هذا الحقل سوف يزيد من الفجوة المالية بين الطرفين، ما يسهم في تحقيق المزيد من الرفاهية للسعودية والكويت.

ثانيًا، تعاني إيران من تراجع الخدمات والمستويات المعيشية نتيجة العقوبات الغربية التي فُرضت عليها بسبب برنامجها النووي. وتتخوف إيران من فكرة حدوث ثورة داخلية على نظام الحكم الشيعي، خاصةً وأن البلاد تعيش مراحل متقدمة من تضييق الخناق على الحريات الدينية والشخصية، فضلاً عن اتجاه الإيرانيين للهجرة للخارج بحثًا عن فرص أفضل. نتيجة لذلك، ترغب إيران في تعظيم مواردها المالية، خاصًة المرتبطة بالعملات الأجنبية لتضمن موراد مالية قد تسهم في تحسين الأوضاع داخليًا. علاوةً على ذلك، مشاركة إيران في إنتاج الغاز يزيد من وضعها الدولي في سوق الطاقة، خاصةً مع ازدياد الطلب على الغاز في الوقت الراهن.

ثالثًا: تدرك إيران أن استفادة الكويت والسعودية من الحقل يعني بكل تأكيد تحسين قدرتهما المالية على شراء المزيد من الأسلحة المتطورة من الدول الغربية، ما يعني أن اختلالاً في ميزان القوي قد يحدث لصالح الدول الخليجية. وفي هذا الشأن، يتعين علينا أن نشير إلى أن موقع «جلوبال فاير» المتخصص في التصنيفات العسكرية يضع إيران في مرتبة متقدمة على دول الخليج (الكويت تحتل المرتبة رقم 78، في حين تحتل إيران المرتبة رقم 17، بينما تحتل السعودية المرتبة رقم 22، وفق تصنيفات الموقع لعام 2023)، مع العلم أن الموقع ذاته لا يأخذ في الاعتبار نوعية الأسلحة المتقدمة بقدر ما يركز على كم الأسلحة والجنود، ولأن إيران تمتلك عدد سكان أكبر من دول مجلس التعاون مجتمعة، نجد أن التصنيف العسكري يكون دومًا لصالحها، على اعتبار أن الموقع يولي أهمية كبيرة للقوة البشرية التي تخول الدولة المشاركة في القتال على عدة جبهات في آن واحد. علاوةً على ذلك، يضع الموقع تصنيفًا خاصًا بكل دولة على حدة، ما يعني أن القوة العسكرية لدول الخليج مجتمعة تتفوق على إيران بفارق كبير، خاصًة مع الأسلحة النوعية المتطورة التي تمتلكها هذه الدول (مع ملاحظة أن إيران قد وقعت عقدًا مع روسيا للحصول على مقاتلات سوخوي 35).

رابعًا: تتدخل إيران عسكريًا في عدد من الدول العربية، أبرزها العراق و سوريا و اليمن، ولبنان، وتقدم دعمًا ماليًا للمجموعات المسلحة الشيعية في هذه الدول، فعلى سبيل المثال، تقدم إيران دعمًا ماليًا وعسكريًا لحزب اللّه اللبناني و جماعة الحوثي، والحشد الشعبي في العراق. ورغم العقوبات الأمريكية والغربية المفروضة على إيران، إلا أنها لا تزال تنشط في هذه الدول وتقدم دعمًا ماليًا سخيًا على حساب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. ويؤشر ذلك إلى رغبة إيران القوية في الحصول على موارد مالية جديدة لدعم أنشطتها التوسعية في المنطقة. ولأن إيران تدرك تمامًا أن التحكيم الدولي ليس في صالحها، فإنها ترفض بشكل قطعي اللجوء إليه و ترغب في فرض واقع جديد يمكنها من الاستفادة من موارد حقل الدرة أو على الأقل منع دول الخليج من الاستفادة منه. وقد برز هذا الأمر بشكل واضح مؤخرًا حينما أعلنت السعودية والكويت ضخ استثمارات بأكثر من 2 مليار دولار من أجل تطوير الحقل وردت إيران من خلال تأكيد المجلس الأعلى للأمن القومي بأن الحرس الثوري سوف يشكل قوة عسكرية لحماية حقوق إيران في حقل الدرة. وتطمح إيران في هذا الشأن إلى فصل دول الخليج والتعامل مع الكويت بشكل منفرد، الأمر الذي قد يساعدها على فرض أمر واقع جديد خاصًة مع محدودية البدائل الكويتية بسبب عدم ترسيم الحدود المشتركة بين الطرفين. ورغم ذلك، من المتوقع تحليل دول الخليج العربي مع الأزمة ككتلة واحدة من خلال مجلس التعاون الخليجي.

تعد السيطرة الإيرانية على حقل الدرة أو منع الكويت والسعودية من استغلال موارده تعد تهديدًا مباشرًا لأمن دول الخليج التي تعتمد اقتصادياتها بشكل مباشر على عائدات النفط والغاز. إذا وضعنا في الاعتبار أن إيران تحتل ثلاث جزر إماراتية بالقرب من مضيق هرمز، سندرك تمامًا أن أي محاولة إيرانية للسيطرة على موارد جديدة في الخليج العربي سوف تكون بمثابة تهديد مباشر للأمن القومي لهذه الدول وسوف تكون بمثابة إعلان حرب. وفي هذا الشأن، نجد أن هناك تباينًا في التعاطي مع فكرة اللجوء للقوة بهدف حل النزاع، فعلى سبيل المثال، تمكنت دول الخليج بالفعل من تحقيق طفرة اقتصادية وبناء بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن التطور المذهل في البنية التحتية، ومن ثم لا ترغب دول الخليج في خوض حرب عسكرية قد تسهم في تدمير ما تم تحقيقه خلال العقود الماضية. مقابل ذلك، نجد أن طهران تعاني من أزمة اقتصادية خانقة وتردي الخدمات وتدهور البنية التحتية، ومن ثم فهي في أمس الحاجة لإثارة خلافات أو مناوشات عسكرية مع دول الخليج من أجل توحيد الجبهة الداخلية؛ لأنه كما هو معروف فإن المواطنين لا يرغبون في التغيير في أوقات الحروب أو الأزمات بسبب خوفهم من أن تؤول السلطة إلى أشخاص غير مؤهلين، ما يعني أن النظام الحاكم في إيران سوف يستخدم هذه المناوشات من أجل تدعيم موقفه الداخلي. ويؤشر ذلك إلى أن الدوافع الإيرانية لإثارة نزاعات أو خلافات في المنطقة هي أكبر من دول الخليج العربي رغم امتلاك الأخيرة لعدد من الخيارات التي يمكن أن تلجأ لها لاحقًا.

على جانب آخر، لا ترغب دول الخليج في حدوث توتر في منطقة الخليج العربي حتي لا تتأخر على تنفيذ التزاماتها الدولية بتصدير النفط والغاز للمستوردين، الأمر الذي قد يمنح الطرف الأخير الفرصة لمقاضاة الطرف الأول بسبب تأخره عن الوفاء بالتزاماته، فضلاً عن الشروع في البحث عن بدائل أخرى أكثر استقرارًا ووفاءً بالتزاماتها. بمعنى آخر، إذا نشب صراع عسكري في مياه الخليج، فإن دول الخليج سوف تكون أكثر المتضررين لأن زبائنها الدوليين سوف يبحثون عن مصادر جديدة من مستوردين جدد، وربما يزداد الإنفاق الغربي الهادف للبحث عن مصادر بديلة أكثر استدامة مثل توليد الكهرباء من الشمس والرياح، ما يعني أن دول الخليج سوف تخسر عوائد مالية كبيرة في الوقت الحالي، وسوف تتضرر على المدى البعيد أيضًا. بكل تأكيد، في حالة تحقق هذا السيناريو، وإن كان مستبعدًا، فإن الدول الغربية سوف تتخذ موقفًا قويًا ضد إيران خاصة إذا قامت الأخيرة بإغلاق مضيق هرمز، لكن من المستبعد أن يحدث ذلك بسبب حقل الدرة إذ قد لا تمانع الدول الغربية في سيطرة إيران على بعض أجزاء الدرة، على اعتبار أن ذلك سوف يزيد من الخطر الإيراني في المنطقة، ومن ثم سوف يدفع دول الخليج نحو شراء المزيد من الأسلحة الغربية. بعبارة أدق، قد لا تمانع الدول الغربية من سيطرة إيران على أجزاء من الحقل، لكنها سوف تمنع الأطراف المختلفة من حدوث أي مواجهة عسكرية. بالتأكيد، ازدياد وتيرة سباق التسلح بين دول الخليج العربي وإيران سوف يؤثر سلبًا على خطط التنمية المستدامة ومستوي الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما، تعد سيطرة إيران على الحقل أو جزءًا منه، أو منع دول الخليج من تطويره، اعتداءً مباشرًا على دول الخليج وفرضًا للنفوذ الإيراني في الخليج العربي، ما يعني أن إيران أصبحت بمثابة المهيمن الأول على مياه الخليج، خاصةً مع احتلال إيران لثلاث جزر إماراتية بالقرب من مضيق هرمز. في حالة تحقق ذلك، فإن إيران سوف تصبح أكثر جرأة، ومن المتوقع أن تحاول تفادي ترسيم الحدود المائية مع الكويت طالما هذا الأمر قد مكنها من تحقيق مكاسب غير مشروعة.

فـي النهايـة، لا تـزال إيـران تمـارس نفـس السـلوكيات غيـر المنضبطـة تجـاه دول الخليـج رغـم توقيـع اتفـاق مصالحـة مـع السـعودية برعايـة صينيـة. وقـد كان متوقعًـا لهـذا الاتفـاق أن يسـهم فـي تحسـين العلاقـات بيـن إيـران مـن جهـة ودول الخليـج مـن جهـة أخـرى، لكـن إيـران لا تـزال تصـر علـى نفـس النهـج القديـم. تـدرك إيـران جيـدًا قيمـة وأهميـة المـوارد النفطيـة والغـاز فـي تثبيـت أركان حكمهـا، لكنهـا تـدرك جيـدًا أيضًـا أن دول الخليـج لا ترغـب فـي أي مواجهـة عسـكرية معهـا، ولذلـك تتمـادى إيـران فـى المخالفـات التـى تقـوم بهـا وتحـاول فـرض سياسـة الأمـر الواقـع. علـى الرغـم مـن ذلـك، تملـك الكويـت والسـعودية العديـد مـن الخيـارات مـن أجـل الدفـاع عـن حقوقهـا فـي حقـل الـدرة ضـد المحـاولات الإيرانيـة لفـرض أمـرا واقعـا جديـدا.